

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

عليه وطؤها في كل أربعة أشهر مرة الخ .
قوله وعليه وطئها في كل أربعة أشهر مرة إن لم يكن عذر .
هذا المذهب بلا ريب وعليه جماهير الأصحاب .
قال ناظم المفردات : هذا هو المشهور وجزم به في الوجيز وغيره .
وقدمه في الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و الخلاصة و المغني و الكافي و
المحرر و الشرح و النظم و الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم وهو من مفردات
المذهب .

واختار الشيخ تقي الدين C : وجوب الوطاء بقدر كفايتها مالم ينهك بدنه أو يشغله عن
معيشته من غير تقدير بمدة وهو من المفردات أيضا .
وعنه : ما يدل على أن الوطاء غير واجب إن لم يقصد بتركه ضررا اختاره القاضي : .
ولم يعتبر ابن عقيل : قصد الإضرار بتركه للوطاء .
قال : وكلام الإمام أحمد C غالبا ما يشهد لهذا القول .
ولا عبرة بالقصد في حق الآدمي .
وحمل كلام الإمام أحمد : في قصد الإضرار على الغالب .
قال في الفروع : كذا قال فيلزمه أن لا فائدة في الإيلاء .
وأما إن اعتبر قصد الإضرار : فالإيلاء دل على قصد الإضرار فيكفي وإن لم يظهر منه قصده
انتهى .

قال الشيخ تقي الدين C : خرج ابن عقيل قولا : أن لها الفسخ بالغيبة المضرة بها وكما لو
لم يكن معقودا كما لو كوتب فلم يحضر بلا عذر .
وقال المصنف في المغنى - في امرأة من علم خبره كأسير ومحبوس - : لها الفسخ بتعذر
النفقة من ماله وإلا فلا إجماعا .
قال الشيخ تقي الدين C : لا إجماع .
وإن تعذر الوطاء لعجز : فهو كالنفقة وأولى للفسخ بتعذره إجماعا في الإيلاء وقاله ابو
يعلى الصغير .
وقال أيضا : حكمه كعنين قال الناظم : .
وقيل : .

(يسن الوطاء في اليوم مرة ... وإلا ففي الأسبوع إن يتزيد) .

(وليس بمسنون عليه زيادة ... سوى عند داعى شهوة أو تولد)